

رسیم بغاہو آت :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٣٧ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها فقرة جديدة تأتي بعد الفقرة الثانية بالنص الآتي :

”ومع ذلك يجوز عند الضرورة أن يتضمن مرسوم الحال على تأجيل
الانتخابات إلى موعد يحدد فيها بعد بمرسوم . ولا يجوز أن يكون التأجيل
لأكثر من سنة“ .

**المادة ٢ - يعلي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية**

محمد عبد المنعم

| | |
|--------------------------|---|
| وزير الخارجية والبحرية | رئيس مجلس الوزراء |
| محمد كجيب لواء (أ.ح) | محمد كجيب لواء (أ.ح) |
| وزير المالية والإتصاد | نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية |
| هليان حافظ | عبدالخليل إبراهيم العمري |
| وزير الزراعة | وزير الأشغال العمومية |
| عبدالعزيز هبة الله ثالث | هراط هلهى |
| وزير القصر (الانتداب) | وزير العدل وزير الصحة العمومية |
| أحمد حسني شور الدين هراف | أحمد حسني |
| وزير الخارجية (بالنهاية) | وزير المواصلات وزير المعارف العمومي |
| محمد كجيب لواء (أ.ح) | حسين أبو زيد سعدي عبد القهار القباني |
| وزير الشؤون الاجتماعية | وزير الأوقاف وزير الشؤون البلدية والقروية |
| محمد هؤاد جلال | محمد حسن الباقرى عبد العزيز هفل |
| وزير التجارة والصناعة | وزير التموين |
| محمد كجيز | فريد ناطون |
| فتحى وصوان | فتحى وصوان |

المادة ٣ - يلي وزراء المالية والاقتصاد والعدل والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر يقظة عابدين في ٤ صفر سنة ١٣٧٢ (١٩٥٢) كتوبر سنة .

فِيدْ عَبْدُ الْمُتَّعِ

بيان وصي العرش الموقت

وزير العدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

عبد البالل ابراهيم العمرى محمد حبيب اواد (أ.ج)

وزير التجارة والصناعة وزير الشؤون الاجتماعية

دہر سوم بقانوں رقم ۲۰۵ لسٹہ ۱۹۰۲

بالاضافة لفقرة جديدة الى المادة ٣٧ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ببيان المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ ببيان المجلس البلدى لمدينة بور سعيد

بيان حضرة صاحب البلاطة ملك مصر والسودان

وَصِيُّ الْعَرْشِ الْمُوقَتُ

فبعد الاطلاع على المادة ١٤ من الدستور ،

فهل ما أردته مخلص للدولة ؟

وبناءً على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية وموافقة رأي مجلس الوزراء